

المعيار المحاسبي الدولي الثالث والثلاثون

ربحية السهم

تم اعتماد هذا المعيار المحاسبي الدولي من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية في كانون الثاني (يناير) ١٩٩٧ ويجب تطبيقه على البيانات المالية التي تغطي الفترات التي تبدأ في أو بعد كانون الثاني (يناير) ١٩٩٨ وينصح بتطبيق المعيار قبل ذلك التاريخ.

في عام ١٩٩٩. لقد تم تعديل الفقرة ٤٥ - "المخصصات، والأحداث التي تقع بعد تاريخ قائمة المركز المالي" - لتبديل المرجعية للمعيار المحاسبي الدولي العاشر، - بالأحداث التي تقع بعد تاريخ قائمة المركز المالي. بالرجوع إلى المعيار المحاسبي الدولي العاشر (المعدل عام ١٩٩٩).

المحتويات

المعيار المحاسبي الدولي الثالث و الثلاثون

ربحية السهم

الهدف

الفقرات	
٥-١	نطاق المعيار
٣-١	المنشآت التي يتم تداول أسهمها
٥-٤	المنشآت التي لا يتم تداول أسهمها
٩-٦	تعريف المصطلحات
٤٢-١٠	القياس
٢٣-١٠	ربحية السهم الأساسية
١٣-١١	الأرباح الأساسية
٢٣-١٤	ربحية السهم الأساسية
٤٢-٢٤	ربحية السهم المخففة
٢٨-٢٦	الأرباح - المخففة
٣٧-٢٩	ربحية السهم - المخففة
٤٢-٣٨	الأسهم العادية المحتملة المخففة
٤٦-٤٣	التعديل
	العرض ٤٧-٤٨
٥٢-٤٩	الإفصاح
٥٣	تاريخ بدأ التطبيق

المعيار المحاسبي الدولي الثالث و الثلاثون

ربحية السهم

يتكون هذا المعيار من الفقرات المكتوبة بأحرف مائلة وبلون داكن ويجب تطبيق هذا المعيار في ضوء ما جاء من مواد وإيضاحات بباقي الفقرات، وكذلك في ضوء ما جاء بالمقدمة الخاصة بالمعايير المحاسبية الدولية، مع ملاحظة عدم ضرورة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على البنود قليلة الأهمية نسبياً (راجع الفترة رقم ١٣ في المقدمة).

هدف المعيار:

يهدف هذا المعيار إلى وصف مبادئ تحديد وعرض ربحية السهم الذي سوف يحسن مقارنات الأداء فيما بين المنشآت المختلفة في نفس الفترة وفيما بين الفترات المحاسبية المختلفة لنفس المنشآت تركيز هذا المعيار على المقام في احتساب ربحية السهم . ورغم أن لبيانات ربحية السهم محددات بسبب السياسات المحاسبية المستخدمة لتحديد الأرباح إلا أن ثبات تحديد المقام سوف يعزز التقارير المالية.

نطاق المعيار

المنشآت التي يتم تداول أسهمها:

١. يجب تطبيق هذا المعيار بواسطة المنشآت التي تتداول أسهمها العادية أو أسهمها العادية المحتملة وكذلك بواسطة المنشآت التي هي في طور إصدار أسهم عادية أو أسهم عادية محتملة في أسواق الأوراق المالية .
٢. عند عرض كل من البيانات المالية الخاصة بالشركة القابضة والبيانات المالية (الموحدة) فإن المعلومات المطلوبة بموجب هذا المعيار تحتاج إلى عرض فقط على أساس المعلومات المجمعة .
٣. يهتم ويحتاج عادة مستخدمي البيانات المالية للشركة القابضة إلى إعلامهم بنتائج عمليات المجموعة ككل.

المنشآت التي لا يتم تداول أسهمها

٤. يجب على المنشأة التي ليس لديها أسهم عادية أو أسهم عادية محتملة يتم تداولها ولكن تفصح عن ربحية السهم أن تحسب وتفصح عن ربحية السهم حسب هذا المعيار.
٥. لا يشترط على المنشأة التي ليس لديها أسهم عادية أو أسهم عادية محتملة متداولة أن تفصح عن ربحية السهم ولكن إذا اختارت المنشأة الإفصاح عن ربحية السهم واحتسبت ربحية السهم حسب قواعد هذا المعيار فإنه يمكن تحقيق المقارنة بين التقارير المالية .

تعريف المصطلحات :

٦. استخدمت التعريفات التالية في هذا المعيار بالمعاني المحددة :
- السهم العادي : هو عبارة عن أداة من أدوات حقوق الملكية التي في المرتبة الأدنى لباقي فئات أدوات حقوق الملكية الأخرى.
- السهم العادي المحتمل : عبارة عن أداة مالية أو عقد يمكن أن يمنح حامله أسهم عادية.
- حقوق الاكتتاب أو الخيارات : عبارة عن أدوات مالية تعطي حاملها الحق في شراء أسهم عادية.
٧. تشارك الأسهم العادية في صافي الربح للفترة فقط بعد الأنواع الأخرى من الأسهم مثل الأسهم الممتازة. يمكن أن يكون للمنشأة أكثر من فئة واحدة من الأسهم العادية. ويكون للأسهم العادية من نفس الفئة نفس الحقوق على الأرباح الموزعة.
٨. و أمثلة على الأسهم العادية المحتملة :
- أدوات حق ملكية أو م ديونية وتشمل الأسهم الممتازة القابلة للتحويل إلى أسهم عادية .
 - حقوق الاكتتاب في الأسهم وخيارات السهم .
 - خطط العاملين التي تسمح لهم بالحصد ول على أسهم عادية كجزء من مكافآتهم وغيرها من خطط شراء السهم .
 - الأسهم التي ستصدر عند استيفاء شروط معينة ناتجة عن ترتيبات تعاقدية مثل شراء منشأة أو شراء موجودات أخرى.
٩. يتم استخدام المصطلحات التالية حسب المعاني المحددة في المعيار المحاسبي الدولي الثالث و الثلاثون والخاص بالأدوات المالية : العرض والإفصاح :
- الأداة المالية : عبارة عن أي عقد يذشئ كلام من أصل مالي في إحدى المذشآت وخصم مالي أو أداة حقوق ملكية في منشأة أخرى.
- أداة حقوق ملكية : عبارة عن أي عقد يدل على حقوق متبقية في موجودات منشأة بعد طرح مطلوباتها.
- القيمة العادلة : هي القيمة التي يمكن بها تبادل أصل أو تسوية التزام فيما بين أطراف يتوافر لهم الدراية والرغبة في معاملة متكافئة.

القياس

ربحية السهم الأساسية :

١٠. يجب احتساب ربحية السهم الأساسية عن طريق قسمة صافي ربح الفترة أو خسارتها المنسوب لحملة الأسهم العادية على متوسط عدد الأسهم العادية خلال الفترة.

الأرباح الأساسية :

١١. لغرض احتساب ربحية السهم الأساسية يجب أن يكون صافي الربح أو الخسارة والمنسوب للفترة لحملة الأسهم العادية هو صافي أي الربح أو الخسارة بعد طرح الأسهم الممتازة .

١٢. جميع بذود الإيرادات والمصروفات المعترف بها خلال الفترة بما فيها مصروف الضرائب والبنود غير العادية وحقوق الأقلية تدرج في تحديد صافي الربح أو الخسارة للفترة (انظر المعيار المحاسبي الدولي الثامن) والخاص بصافي الربح أو الخسارة والأخطاء الجوهرية والتغيرات في السياسات المحاسبية). وتطرح قيمة صافي الربح المنسوب لحملة الأسهم الممتازة بما فيها أرباح الأسهم الممتازة للفترة من صافي الربح للفترة (أو تضاف إلى صافي خسارة الفترة) من أجل احتساب صافي الربح أو الخسارة للفترة والمنسوبة لحملة الأسهم العادية .

١٣. تتمثل قيمة أرباح الأسهم الممتازة التي تطرح من صافي ربح الفترة في :

- i. قيمة أي توزيعات أرباح على أسهم ممتازة غير مجمعة للأرباح تم الإعلان عنها بخصوص الفترة، وكذلك
- ii. إجمالي قيمة توزيعات الأرباح لأسهم ممتازة مجمعة للأرباح للفترة سواء تم الإعلان عنها أم لا. ومقدار توزيعات الأرباح للأسهم الممتازة لا يشتمل على أية توزيعات أرباح الأسهم الممتازة مجمعة للأرباح تم سدادها أو تم الإعلان عنها خلال الفترة الجارية وتكون متعلقة بفترة سابقة.

ربحية السهم الأساسية

١٤. لغرض احتساب ربحية السهم يجب أن يكون عدد الأسهم العادية هو المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة.

١٥. يعكس المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة حقيقة أن تبلغ راس مال المساهمين يمكن أن يتغير خلال الفترة نتيجة زيادة أو انخفاض الأسهم القائمة في أي وقت . ويمثل ذلك عدد الأسهم العادية القائمة في بداية الفترة بعد تعديله بعدد الأسهم العادية التي قامت الشركة بإعادة شرائها (أسهم الخزانة) أو المصدرة خلال الفترة مضروبا بمعامل الترحيح الزمني . وهذا المعامل هو عدد الأيام التي تكون

خلالها الأسهم المحددة قائمة كنسبة من إجمالي عدد الأيام في الفترة، ويعتبر التقريب المعقول للمتوسط المرجح كافيا في الكثير من الأحوال .

مثال : المتوسط المرجح لعدد الأسهم

الأسهم القائمة	أسهم الخزانة	الأسهم المصدرة	
٧٠٠،١	٣٠٠	٠٠٠،٢	١ يناير ٢٠×١ الرصيد في بداية السنة
٥٠٠،٢	-	٨٠٠	٣١ مايو ٢٠×١ إصدار أسهم نقدية
٢٢٥٠	٢٥٠	-	١ ديسمبر ٢٠×١ شراء أسهم خزانة نقدا
٢٢٥٠	٥٥٠	٨٠٠،٢	٣١ ديسمبر ٢٠×١ الرصيد في نهاية السنة

احتساب المتوسط المرجح

$$(١٢/٦ \times ٢٥٠) + (١٢/١ \times ٢٢٥٠) = ٢١٤٦ \text{ سهم، أو}$$

$$(١٢/١٢ \times ١٧٠٠) - (١٢/٧ \times ٨٠٠) + (١٢/١ \times ٢٥٠) = ٢١٤٦ \text{ سهم}$$

١٦. في أغلب الحالات تدرج الأسهم ضمن المتوسط المرجح لعدد الأسهم منذ التاريخ الذي تصبح فيه قيمتها قابلة للتحويل (الذي عادة ما يكون تاريخ إصدارها) فمثلا :

- أ. أسهم عادية أصدرت مقابل نقدية تدرج عند يكون النقد مستحق الاستلام .
- ب. أسهم عادية أصدرت على أساس إعادة استثمار توزيعات أرباح اختياريا تدرج بتاريخ دفع أرباح الأسهم.
- ج. أسهم عادية أصدرت نتيجة تحويل أدوات المديونية إلى أسهم عادية تدرج بتاريخ توقف استحقاق الفائدة .
- د. أسهم عادية أصدرت بدلا من الفائدة أو أصل المبلغ في أدوات مالية أخرى تدرج بتاريخ توقف استحقاق الفائدة .
- هـ. أسهم عادية أصدرت مقابل تسوية التزام على المنشأة تدرج بتاريخ التسوية .

و. أسهم عادية أصدرت مقابل حيازة أصل غير نقدي تدرج بتاريخ الاعتراف بالحيازة .

ز. أسهم عادية أصدرت مقابل خدمات تقدم للمنشأة تدرج بتاريخ تقديم الخدمة.

في هذه الحالات وغيرها يتحدد توقيت إدراج الأسهم العادية حسب الشروط والظروف المرتبطة بإصدارها . ويجب إعطاء اعتبار كامل لجوهر العقد المتعلق بالإصدار .

١٧. الأسهم العادية التي أصدرت كجزء من حالة شراء ضمن عملية دمج يحاسب عنها على أساس طريقة الشراء تدرج ضمن المتوسط المرجح لعدد الأسهم، بتاريخ الشراء لأن المنشأة الدامجة تدخل نتيجة عمليات المنشأة المندمجة في قائمة الدخل الخاصة بها من تاريخ الشراء. وفي حالة الأسهم العادية التي أصدرت كجزء من اندماج يحاسب عنه طبقا لطريقة دمج المصالح يتم إدراجها عند احتساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم لجميع الفترات المعروضة لأن البيانات المالية للمنشأة قد أعدت كما لو أن الوحدة المندمجة كانت قائمة دائما، وعليه فإن عدد الأسهم العادية المستخدمة في احتساب ربحية السهم في حالة الدمج بطريقة دمج المصالح هو إجمالي المتوسط المرجح لعدد أسهم المنشأة المندمجة المعدل بالعدد المكافئ من أسهم المنشأة التي ستداول أسهمها بعد الدمج.

١٨. عند إصدار أسهم عادية غير مسددة القيمة بالكامل فإن هذه الأسهم تعامل كأجزاء من السهم العادي بما يعادل مشاركتها نسبيا بتوزيعات الأرباح بالمقارنة بالأسهم المسددة قيمتها بالكامل خلال الفترة المالية.

١٩. تعتبر الأسهم العادية القابلة للإصدار عند استيفاء شروط معينة (أسهم محتمل إصدارها) في حكم الأسهم المتداولة وتدرج عند احتساب ربحية السهم الأساسية من التاريخ الذي عذده تم استيفاء كافة الشروط وتعامل ، الأسهم العادية التي يحتمل استرجاعها (قابلة للاسترجاع) على أنها أسهم قابلة للإصدار المشروط.

٢٠. يجب تعديل المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة خلال الفترة ولكل الفترات المعروضة بالأحداث التي ترتب عليها تغييرا في عدد الأسهم العادية القائمة بدون تغيير مماثل في المصادر، ويستثنى من ذلك الأحداث التي يترتب عليها تحويلا لأسهم عادية محتملة.

٢١. من الأمثلة على إمكانية إصدار أو تخفيض عدد الأسهم العادية المتداولة دون حدوث تغيير مماثل في المصادر ما يلي :

أ. إصدار أسهم منحة أو رسملة الأرباح المحتجزة (يطلق عليها أحيانا الأسهم المجانية).

ب. عنصر إضافي أو مكافأة في أي إصدار آخر كما هو على سبيل المثال في حالة حقوق الاكتتاب في الأسهم الجديدة للمساهمين الحاليين .

ج. تجزئة الأسهم .

د. دمج الأسهم (عكس التجزئة) .

٢٢. في حالة الرسملة أو أسهم المنحة أو تجزئة السهم تصدر أسهم عادية لحملة الأسهم الحاليين، وعليه يرتفع عدد الأسهم العادية القائمة بدون زيادة في المصادر . ويتم تعديل عدد الأسهم العادية القائمة قبل الحدث بما يعادل نسبة التغير في عدد الأسهم العادية القائمة كما لو أن الحدث قد وقع في بداية أول فترة يتم عنها إعداد التقارير المالية. فمثلا إصدار سهمين منحه لكل سهم يتطلب ضرب عدد الأسهم القائمة قبل الإصدار في المعامل ثلاثة للحصول على العدد الإجمالي الجديد للأسهم، أو الضرب في المعامل اثنان للحصول على عدد الأسهم الإضافية .

٢٣. بالإشارة إلى الفقرة ٢١، (ب) أعلاه، فإن إصدار أسهم عادية في وقت ممارسة أو تحويل أسهم عادية محتملة سوف لن تؤدي عادة إلى عذر المنحة، لأن الأسهم العادية المحتملة عادة تصدر مقابل قيمتها الكاملة الأمر الذي يؤدي إلى تغيير تناسبي للمصادر المتاحة للمنشأة. في حالة إصدار حقوق فإن سعر السهم باستخدام تلك الحقوق عادة ما يكون أقل من القيمة العادلة للأسهم . وعليه فإن مثل هذا الإصدار يتضمن عذر المنحة. ويتمثل عدد الأسهم العادية المتداولة الواجب استخدامه في احتساب ربحية السهم الأساسية لكل الفترات قبل إصدار الحقوق، في عدد الأسهم العادية المتداولة قبل الإصدار مضروب بالمعامل التالي :

القيمة العادلة للسهم قبل ممارسة الحقوق مباشرة

القيمة العادلة النظرية للسهم بدون حقوق

وتحتسب القيمة العادلة النظرية للسهم بدون الحقوق عن طريق جمع القيمة العادلة الكلية للأسهم قبل ممارسة الحق وق فوراً مع الفوائد من ممارسة الحقوق وقسمتها على عدد الأسهم العادية المتداولة بعد ممارسة الحق وق . وفي الأحوال التي يتم فيها التعامل بالحقوق ذاتها بشكل منفصل عن الأسهم قبل تاريخ الممارسة، فإن القيمة العادلة لأغراض هذه الحسبة يتحدد بسعر إقفال آخر يوم يتم التعامل خلاله على الأسهم مع الحقوق .

مثال على إصدار أسهم المنحة

صافي الربح لسنة ٢٠×٠ ١٨٠

صافي الربح لمسنه ٢٠×١ ٦٠٠

عدد الأسهم العالية المتداولة حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠×١ ٢٠٠

إصدار المنحة ١ تشرين الأول (أكتوبر لسنة) ٢٠×١ ٢ سهم عادي لكل سهم عادي

فانم في ٣ أيلول (سبتمبر) ٢٠×١

$$٤٠٠ = ٢ \times ٢٠٠$$

ربحية السهم لسنة ٢٠×١ $١ = \frac{٦٠٠}{٢٠٠ + ٤٠٠}$

$$٢٠٠ + ٤٠٠$$

ربحية السهم المعدلة لسنة ٢٠×٠ $٠,٣ = \frac{١٨٠}{٢٠٠ + ٤٠٠}$

$$٢٠٠ + ٤٠٠$$

بما أن إصدار المنحة عبارة عن إصدار بدون مقابل يعامل الإصدار كما لو كان قد اصدار قبل بداية سنة ٢٠×٠ وهي أول فترة يتم التقرير عنها .

مثال : إصدار الحقوق :

صافي الربح لسنة ١٠٠٠،١ : ٢٠٠٠ عام - ٥٠٠،١ : ٢٠٠١ عام - ٨٠٠،١ : ٢٠٠٢ عام

عدد الأسهم المتداولة قبل إصدار الحقوق ٥٠٠ سهم
إصدار الحقوق سهم واحد جديد لكل خمس أسهم قائمة (١٠٠ سهم جديد)
سعر السهم عند ممارسة الحقوق: ٥,٠٠

آخر تاريخ لممارسة الحقوق : أول آذار (مارس) ٢٠٠١

القيمة العادلة لسهم عادي قبل الممارسة مباشرة
في ١ آذار (مارس) ٢٠٠١ ١١,٠٠

احتساب القيمة النظرية لقيمة حق الاكتتاب في السهم
القيمة العادلة لجميع الأسهم القائمة + إجمالي القيمة المحصلة من ممارسة الحقوق
عدد الأسهم القائمة قبل الممارسة + عدد الأسهم المصدرة عند الممارسة

$$\frac{(١١٠٠ \times ٥٠٠ \text{ سهم}) + (٥ \times ١٠٠ \text{ سهم})}{٥٠٠ \text{ سهم} + ١٠٠ \text{ سهم}}$$

القيمة النظرية لقيمة حق الاكتتاب في السهم = ١٠,٠٠

احتساب عامل التعديل :

$$١,١ = \frac{١١,٠٠}{١٠,٠٠} \quad \frac{\text{القيمة العادلة للسهم قبل ممارسة الحقوق}}{\text{القيمة النظرية لقيمة حق الاكتتاب في السهم}}$$

احتساب ربحية السهم

لسنة ٢٠٠٢ لسنة ٢٠٠١ لسنة ٢٠٠٠

الربحية حسب التقرير الأصلي لعام ٢٠٠٠ ٢٠٠،٠ / ٥٠٠ سهم ٢,٢٠

الربحية المعاد بيانها للحقوق المصدرة لعام ٢٠٠٠
(١,١٠٠ / ٥٠٠ × ١,١) ٢,٢٠

الربحية متضمنة تأثير إصدار الحقوق لعام ٢٠٠١ ٢,٥٤

$$٢,٥ = \frac{١,٥٠٠}{(١٢ \div ١٠ \times ٦٠٠) + (١٢ \div ٢ \times ١,١ \times ٥٠٠)}$$

ربحية السهم عام ٢٠٠٢ ٨٠٠،١ ÷ ٦٠٠ سهم ٠,٠٣

ربحية السهم المخفضة :

٢٤. لغرض احتساب ربحية السهم المخفضة يجب تعديل صافي الربح المنسوب لحملة الأسهم العادية والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة بتأثيرات جميع الأسهم العادية المحتملة المخفضة.

٢٥. يتسق احتساب ربحية السهم المخفضة مع احتساب ربحية السهم الأساسية بينما يأخذ بالحسبان أثر كافة الأسهم العادية المحتملة المخفضة التي كانت قائمة خلال الفترة على الوجه التالي :

أ. صافي ربح الفترة والمنسوب للأسهم العادية يرتفع بقيمة توزيعات الأرباح بعد الضريبة وبالفائدة المعترف بها خلال الفترة فيما يتعلق بالأسهم العادية المحتملة المخفضة ، ويعدل بأي تغييرات في الإيرادات والمصروفات التي ستنتج من تحويل أسهم عادية محتملة مخفضة .

ب. يرتفع المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة بالمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية الإضافية التي ستكون قائمة بافتراض تحويل جميع الأسهم العادية المحتملة المخفضة.

الأرباح - المخفضة :

٢٦. لغرض احتساب ربحية السهم المخفضة يجب تعديل قيمة صافي الربح أو الخسارة للفترة والمنسوبة لحملة الأسهم العادية حسب ما جاء بالفقرة ١١ بالتأثير ما بعد الضريبة لكل من التالي :

أ. أي توزيعات أرباح على الأسهم العادية المحتملة المخفضة التي تم طرحها للوصول إلى صافي ربح المنسوب لحملة الأسهم العادية حسب ما تم احتسابه و وفق الفقرة ١١.

ب. الفائدة المعترف بها خلال الفترة للأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض.

ج. أي تغييرات في الإيراد أو المصروف التي ستنتج فيما لو تم تحويل الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض.

٢٧. بعد تحويل الأسهم العادية المحتملة إلى أسهم عادية فإن توزيعات الأرباح والفائدة والإيرادات والمصروفات الأخرى المتعلقة بتلك الأسهم العادية المحتملة سوف لن يتم تحملها، وبدلاً من ذلك فإن الأسهم العادية الجديدة سوف تستحق المشاركة في صافي الربح المنسوب لحملة الأسهم العادية . وعليه فإن صافي الربح للفترة المنسوب لحملة الأسهم العادية المحتسب وفق الفقرة ١١ يرتفع بقيمة توزيعات الأرباح والفائدة والإيرادات والمصروفات التي سوف يتم توفيرها من جراء تحويل الأسهم العادية المحتملة المخفضة إلى أسهم عادية .

مثال السندات القابلة للتحويل

٠٠٤،١	صافي الربح
٠٠٠،١	الأسهم العادية المتداولة
١٠٠	ربحية السهم الأساسية
١٠٠	السندات القابلة للتحويل
كل مجموعة من السندات عددها ١٠ سندات قابلة للتحويل إلى ٣ أسهم عادية	
١٠	مصاريف الفائدة للسنة الحالية والمرتبطة بمكونات الالتزام الخاص بالسندات القابلة للتحويل
٤	الضريبة الحالية والمؤجلة والمتعلقة بتلك الفائدة
ملاحظة: تشمل مصاريف الفائدة تخفيض الخصم الناتج من الاعتراف بمكونات الالتزام من البداية (أنظر المعيار المحاسبي الدولي الثاني و الثلاثون) .	
$٠١٠،١ = ٤ - ١٠ + ٠٠٤،١$	صافي الربح المعدل
٣٠	عدد الأسهم العادية الناتجة من تحويل السندات
$٠٣٠،١ = ٣٠ + ٠٠٠،١$	عدد الأسهم العالية المستخدمة لاحتساب ربحية السهم المخففة
$٩٨،٠ = \frac{٠١٠،١}{٠٣٠،١}$	ربحية السهم المخففة

٢٨. إن تحويل بعض الأسهم العادية المحتملة يمكن أن يؤدي إلى تغييرات لاحقة في إيرادات ومصروفات أخرى فمثلاً، تخفيض مصروف الفائدة المتعلق بالأسهم العادية المحتملة والارتفاع الناتج عن ذلك في صافي الربح للفترة يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع في المصاريف المتعلقة بالخطأ غير الاختيارية لمشاركة الموظفين بالربح. ولغرض

احتساب ربحية السهم المخففة يعدل صافي الربح أو الخسارة للفترة بأية تغييرات لاحقة في الإيراد أو المصروف نتيجة لذلك .

ربحية السهم – المخففة

٢٩. لغرض احتساب ربحية السهم المخففة يجب أن يكون عدد الأسهم العادية هو المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية محتسبة حسب الفقرات ١٤ , ٢٠ بالإضافة إلى المتوسط المرجح للأسهم العادية التي سوف تصدر عند تحويل جميع الأسهم العادية المحتملة المخففة إلى أسهم عادية . يجب أن تعتبر الأسهم العادية المحتملة المخففة على أنه قد تم تحويلها إلى أسهم عادية في بداية الفترة أو في تاريخ إصدار الأسهم العادية المحتملة إذا تم التحويل بعد ذلك.

٣٠. يتحدد عدد الأسهم العادية التي سوف تصدر عند تحويل الأسهم العادية المحتملة المخففة من واقع شروط الأسهم العادية المحتملة ولهذا الغرض يفترض أن يتم التحويل باستخدام معدل التحويل أو سعر ممارسة حق التحويل الأكثر ميزة من وجهة نظر حامل الأسهم العادية المحتملة.

٣١. كما هو الحال في احتساب ربحية السهم الأساسية، فإن الأسهم العادية التي يتوقف إصدارها على وقوع بعض الأحداث يجب أن تعتبر متداولة وتدرج في احتساب ربحية السهم المخففة إذا تم استيفاء الشروط (وقوع الأحداث). يجب أن تدرج الأسهم المشروط قابليتها للإصدار كما هو الحال في بداية الفترة (أو في تاريخ اتفاقية السهم المحتمل. إذا كان لاحقاً). وإذا لم تستوفي الشروط فإن عدد الأسهم المشروط قابليتها للإصدار المدرجة في احتساب ربحية السهم المخففة تكون على أساس عدد الأسهم التي سوف تكون قابلة للإصدار إذا كانت نهاية الفترة هي نهاية الفترة (لمتعلقة باستيفاء الشروط. ولا يسمح بالتعديل إذا لم تستوفي الشروط حتى نهاية الفترة الاحتمالية. وتطبق أحكام هذه الفقرة بالمثل على الأسهم العادية المحتملة التي تكون قابلة للإصدار عند استيفاء بعض الشروط (الأسهم العادية المحتملة المشروط قابليتها للإصدار) .

٣٢. يمكن للفرع أو المشروع المشترك أو الشركة الزميلة إصدار أسهم عادية محتملة قابلة للتحويل إلى أسهم عادية للفرع أو للمشروع المشترك أو للشركة الزميلة، أو أسهم عادية للمنشأة المعدة للتقارير . وإذا كان لهذه الأسهم العادية المحتملة تأثير مخفف على ربحية السهم الأساسية المجمعة للمنشأة المعدة للتقارير فإنها تدرج في احتساب ربحية السهم المخففة .

٣٣. لغرض احتساب ربحية السهم المخففة يجب على المنشأة أن تفترض ممارسة الخيارات المخفضة والأسهم العادية المخفضة المحتملة للمناقشة. ويجب اعتبار العوائد المفترضة من هذه الإصدارات على أنها قد تم تحصيلها من إصدار الأسهم بالقيمة العادلة. ويجب معالجة الفرق بين عدد الأسهم المصدرة وعدد الأسهم التي كانت ستصدر بالقيمة العادلة على أنه إصدار أسهم عادية بدون مقابل .

٣٤. تحتسب القيمة العادلة لهذا الغرض على أساس متوسط سعر الأسهم العادية خلال الفترة .

٣٥. تصبح الخيارات والترتيبات الأخرى لشراء الأسهم مخففة عندما تنتج عن إصدار أسهم عادية بأقل من القيمة العادلة . وقيمة التخفيف هي القيمة العادلة مطروحا منها سعر الإصدار. وعليه فمن أجل احتساب ربحية السهم المخففة يعالج كل ترتيب من هذه الترتيبات على أنه يتكون من:

أ. عقد إصدار عدد معين من الأسهم العادية بمتوسط قيمتها العادلة خلال الفترة . فالأسهم التي سوف تصدر تكون مسعرة بشكل عدل ويفترض أن لا تكون مخففة أو مضادة للتخفيف ، وبالتالي يتم تجاهلها عند احتساب ربحية السهم المخففة.

ب. عقد لإصدار الأسهم العادية المتبقية بدون مقابل . تلك الأسهم العادية لا تجمع عوليس لها تأثير على صافي الربح المنسوب للأسهم العادية المتداولة. وعليه تعتبر تلك الأسهم مخففة وتضاف لعدد الأسهم العادية المتداولة في احتساب ربحية الأسهم المخففة .

مثال تأثيرات خيارات السهم على ربحية السهم المخففة

صافي اسلربح لعام ٢٠×٠	1,200,000		
المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة خلال عام ٢٠×١	٥٠٠,٠٠٠ سهم		
متوسط القيمة العادلة للسهم الواحد خلال عام ٢٠×١	20		
المتوسط المرجح لعدد الأسهم تحت الخيار خلال عام ٢٠×١	100,000 سهم		
سعر ممارسة الخيار للسهم خلال عام ٢٠×١	15		
احتساب ربحية السهم			
نصيب السهم	العوائد	الأسهم	
صافي الربح لعام ٢٠×١	1,200,000		
المتوسط المرجح للأسهم المتداولة خلال عام ٢٠×١	500,000		
ربحية السهم الأساسية	2.40		
عدد الأسهم تحت الخيار	100,000		
عدد الأسهم التي كانت ستصدر بالقيمة العادلة			
(١٥ × ١٠٠,٠٠٠) ÷ ٢٠	(75,000)		
ربحية للسهم المخففة	2.29	1,200,000	525,000

* ملاحظة : لم ترتفع العوائد نظرا لأن إجمالي عدد الأسهم تم زيا دته فقط بمقدار عدد الأسهم (٢٥٠,٠٠٠) المعتبرة لغرض هذه الحسبة كما لو كانت قد أصدرت بدون عائد (انظر ٣٥ (ب) أعلاه).

٣٦. ينتج عن تطبيق هذه الطريقة لاحتساب تأثير ترتيبات الخيارات وترتيبات شراء الأسهم الأخرى نفس النتيجة المترتبة على تطبيق طريقة أسهم الخزانة التي تستخدم في بعض البلدان . ولا يفترض هنا أن المنشأة قد قامت بعملية شراء أسهمها ذاتها، الأمر الذي يتعذر تحقيقه عملا أو قانونا في بعض الظروف .

٣٧. تعتبر الأسهم المسددة جزئيا معادلة لحقوق الاكتتاب أو الخيارات، وذلك في **الحدود** التي تعتبر فيها تلك الأسهم غير مخولة للمشاركة في توزيعات الأرباح .

الأسهم العادية المحتملة المخففة :

٣٨. يجب معالجة الأسهم العادية المحتملة على أنها مخففة فقط عندما يكون **تحويلها** إلى أسهما عادية سيخفض صافي الربح للسهم من العمليات الاعتيادية المستمرة .

٣٩. تستخدم المنشأة صافي الربح من الأنشطة الاعتيادية المستمرة " كرقم رقابي " لتحديد ما إذا كانت الأسهم العادية المحتملة مخففة أو مضادة للتخفيف. صافي الربح من الأنشطة الاعتيادية المستمرة هو صافي الربح من الأنشطة الاعتيادية (حسب تعريف المعيار المحاسبي الدولي الثامن) بعد طرح توزيعات أرباح الأسهم الممتازة وبعد استبعاد البنود المتعلقة بالعمليات المتوقعة وعليه يستبعد من ذلك الرقم البنود غير العادية وكذلك تأثيرات التغييرات في السياسات المحاسبية وتصحيحات الأخطاء الجوهرية.

٤٠. تكون الأسهم العادية المحتملة مضادة للتخفيف عندما يكون تحويلها إلى أسهم عادية سيؤدي إلى زيادة ربحية السهم من العمليات الاعتيادية المستمرة أو إلى تخفيض خسارة السهم من العمليات الاعتيادية المستمرة . وعند احتساب ربحية السهم المخففة تهمل تأثيرات الأسهم العادية المحتملة المضادة للتخفيف .

٤١. عند تحديد ما إذا كانت الأسهم العادية المحتملة مخففة أو مضادة للتخفيف فإن كل إصدار من الأسهم أو مجموعة من الأسهم العادية المحتملة تعالج بشكل منفصل بدلا من تحديدها بشكل إجمالي . إذ أن الترتيب الذي يؤخذ بالاعتبار لتلك الأسهم العادية قد يؤثر على تحديد ما إذا كانت تلك الأسهم مخففة . لذلك ولغرض تعظيم التخفيف في ربحية السهم الأساسية لكل سهم أو مجموعة أسهم عادية محتملة تحدد تلك الإصدارات حسب الترتيب من الأكثر تخفيفا إلى الأقل تخفيفا .

مثال تحديد الترتيب الذي تدرج فيه الأوراق المالية المخففة عند احتساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم :

الدخل - صافي الربح العائد إلى حملة الأسهم العالية 10,000,000

الأسهم العادية القائمة 2,000,000

متوسط للقيمة العادلة لسهم عادي واحد خلال العام 75.00

الأسهم العادية المحتملة :

الخيارات 100,000 مع سعر ممارسة قدره ٦٠

أسهم ممتازة قابلة للتحويل 800,000 سهم لها الحق في أرباح مبلغ ٨ للسهم
كل سهم ممتاز قابل للتحويل إلى ٢ سهم عادي

سندات قابلة للتحويل بفائدة ٥% القيمة الاسمية 100,000,000 كل 1,000 سند قابل
للتحويل إلى ٢٠ سهم عادي، ولا يوجد إطفاء للعلاوة أو
الخصم يؤثر على تحديد مصروف الفائدة

معدل الضريبة ٤٠%

زيادة في الدخل العائد إلى حملة الأسهم العادية عند تحويل الأسهم العادية المحتملة :

زيادة في الدخل زيادة في عدد نصيب للسهم
الأسهم العادية الإضافي من الدخل

الخيارات :

زيادة في الأرباح صفر

الأسهم الإضافية المصدرة بدون مقابل 20,000 صفر
 $100,000 \times (75 - 60) \div 75$

أسهم ممتازة قابلة للتحويل :

زيادة في صافي الربح $800,000 \times 8$ 6,400,000
الأسهم الإضافية $800,000 \times 2$ 1,600,000 ٤٠٠
سندات قابلة للتحويل بفائدة ٥%

زيادة في صافي الربح $(100,000,000 \times 0.04 - 1) \times 100,000,000$ 3,000,000

الأسهم الإضافية $20 \times 100,000$ 2,000,000 ١٠٥

احتساب ربحية للسهم المخففة :

نصيب السهم	الأسهم العادية	صافي للربح المنسوب	
5.00	2,000,000	10,000,000	حسب البيان
	<u>20,000</u>		الخيارات
٤,٩٥ مؤدية للتخفيض	2,020,000	10,000,000	
	<u>2,000,000</u>	<u>3,000,000</u>	٥٠% سندات قابلة للتحويل
٣,٢٣ مؤدية للتخفيض	4,020,000	13,000,000	
	<u>1,600,000</u>	<u>6,400,000</u>	اسهم ممتازة قابلة للتحويل
٣,٤٥ ضد التخفيض	5,620,000	19,400,000	

نظرا لارتفاع نصيب السهم من الدخل المخفف عند الأخذ بالاعتبار الأسهم الممتازة القابلة للتحويل (من ٣,٢٣ إلى ٣,٤٥) تكون الأسهم الممتازة القابلة للتحويل مضادة للتخفيف ويتم إهمالها في احتساب ربحية السهم المخففة، وعليه تكون ربحية السهم المخففة ٣,٢٣ .

هذا المثال لا يعرض تبويب الأدوات المالية بين المطلوبات وحقوق الملكية أو تبويب الحقوق وتوزيعات الأرباح المرتبطة بها بين مصروفات وحقوق كما يشرطه المعيار المحاسبي الدولي الثاني و الثلاثون .

٤٢. ترجح الأسهم العادية المحتملة للفترة التي تم كانت قائمة فيها تلك الأسهم . وتدرج الأسهم العادية المحتملة التي تم إلغاؤها المسموح أن يسقط الحق فيها خلال فترة التقرير في عملية احتساب ربحية السهم المخففة فقط لجزء من الفترة التي كانت قائمة فيها تلك الأسهم . وتدرج الأسهم العادية المحتملة التي تم تحويلها إلى اسهم عادية خلال الفترة في عملية احتساب ربحية السهم المخففة من بداية الفترة إلى تاريخ التحويل، أو من تاريخ التحويل، وتؤخذ الأسهم العادية الناتجة في الحسبان في كلا من ربحية السهم الأساسية وفي ربحية السهم المخففة .

التعديل :

٤٣. إذا ارتفع عدد الأسهم العادية أو العادية المحتملة القائمة نتيجة الرسملة أو إصدار اسهم منحة أو تجزئة الأسهم أو انخفاض نتيجة تجميع الأسهم فيجب تعديل احتساب ربحية السهم الأساسية والمخففة بأثر رجعي. فإذا حدث ذلك بعد تاريخ الميزانية وقبل إصدار البيانات المالية فإن احتساب نصيب السهم لتلك الفترات أو أي فترة سابقة تعد عنها بيانات مالية يجب أن يكون معتمدا على عدد الأسهم الجديد . وفي الحالات التي يعكس فيها نصيب السهم هذه التغيرات فإنه يجب أن يفصح عن هذه الحقيقة لإضافة إلى ذلك يجب أن تعدل ربحية السهم الأساسية والمخففة لـ جميع الفترات المعروضة بالآتي :

أ. تأثيرات الأخطاء الجوهرية والتسهيلات الناتجة عن تغييرات في السياسات المحاسبية التي تم تناولها حسب المعالجة النموذجية في الملوي ا لمحاسبي الدولي الثامن .

ب. تأثيرات دمج الأعمال والمتمثل في توحيد المصالح.

٤٤ . لا يتم تعديل ربحية السهم المخففة لأي فترة سابقة معروضة بسبب تغييرات في الافتراضات المستخدمة أو بسبب تحويل أسهم عادية محتملة إلى أسهم عادية متداولة .

٤٥ . تشجع المنشآت على إدراج وصف لعمليات الأسهم العادية وعمليات الأسهم العادية المحتملة غير إصدارات الرسملة وتجزئة الأسهم التي تحدث بعد تاريخ الميزانية عندما تكون ذات أهمية بحيث يؤثر عدم الإفصاح عنها على قدرة مستخدمي البيانات المالية على إجراء للتقييم المناسب واتخاذ القرارات (انظر المعيار المحاسبي الدولي العاشر والخاص بالظروف الاحتمالية والأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية).ومن الأمثلة على تلك العمليات :

أ. إصدار أسهم نقدية.

ب. إصدار أسهم تستخدم عوائدها لسداد التزام أو سداد أسهم ممتازة متداولة في تاريخ الميزانية.

ج. استرداد أسهم عادية متداولة.

د. تحويل أو ممارسة حق خيار التحويل لأسهم عادية محتملة قائمة في تاريخ الميزانية إلى أسهم عادية.

هـ. إصدار حقوق اكتتاب أو خيارات أو أوراق مالية قابلة للتحويل.

و. تحقيق الشروط التي سوف تؤدي إلى إصدار أسهم مشروط صدورها بأحداث أخرى.

٤٦ . يتم لاعديل مقدار ربحية السهم بالعمليات التي تحدث بعد تاريخ الميزانية لأن تلك العمليات لا تؤثر على قيمة راس المال المستخدم لانتاج صافي الربح أو الخسارة للفترة .

العرض :

٤٧ . يجب على المنشأة أن تعرض ربحية السهم الأساسية والمخففة في صلب قائمة الدخل لكل فئة من الأسهم العادية التي لها حق مختلف للمشاركة في صافي الربح للفترة . ويجب على المنشأة عرض ربحية السهم الأساسية و المخففة بنفس درجة الوضوح لكل الفترات المعروضة .

٤٨. يشترط هذا المعيار على المنشأة أن تعرض ربحية السهم الأساسية والمخفضة حتى لو كان سالبا (خسارة السهم) .

الإفصاح :

٤٩. يجب على المنشأة الإفصاح عن الآتي :

أ. المقادير المستخدمة كبسط في احتساب ربحية السهم الأساسية والمخفضة، وتسوية تلك القيم مع صافي الربح أو الخسارة للفترة .

ب. المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المستخدم كمقام في احتساب ربحية السهم الأساسية والمخفضة وتسوية تلك المقامات مع بعضها البعض .

٥٠. يمكن أن تتضمن الأدوات المالية وغيرها من العقود المنتجة لأسهم عادية أحكاما وشروطا تؤثر على قياس ربحية السهم الأساسية والمخفضة، ويمكن لتلك الأحكام والشروط أن تحدد ما إذا كانت أي أسهم عادية محتملة مخفضة أم لا، وتأثير ذلك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم المتداولة وأي تعديلات لاحقة لصافي الربح المنسوب لحملة الأسهم العادية. ويشجع المعيار الحالي على ذلك الإفصاح بغض النظر عن اشتراطات المعيار المحاسبي الدولي الثاني و الثلاثون عن الإفصاح عن هذه الأحكام والشروط .

٥١. إذا أفصحت المنشأة بالإضافة إلى ربحية السهم الأساسية والمخفضة عن قيم نصيب السهم مستخدمة مكونات صافي الربح بخلاف صافي الربح أو الخسارة المنسوب لحملة الأسهم العادية فيجب أن تحسب هذه القيم باستخدام المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المحدد حسب هذا المعيار. وإذا استخدم أحد مكونات صافي الربح الذي لم يظهر كبند في قائمة الدخل فيجب إعطاء تسوية بين المكون المستخدم والبند الظاهر في قائمة الدخل . ويجب أن يفصح عن كل من ربحية السهم الأساسية والمخفضة بنفس الوضوح .

٥٢. قد ترغب المنشأة في الإفصاح عن معلومات أكثر مما يشترطه هذا المعيار. فقد تخدم تلك المعلومات المستخدمين لتقديم أداء المنشأة ويمكن أن تأخذ شكل مقدار نصيب السهم للعديد من مكونات صافي الربح. ويحبذ مثل ذلك الإفصاح ، ولكن حينما يفصح عن هذه القيم فإن المقامات تحسب وفق هذا المعيار في سبيل تأكيد المقارنة بين قيم نصيب السهم التي تم الإفصاح عنها.

تاريخ بدأ التطبيق :

٥٣. يعتبر هذا المعيار المحاسبي الدولي واجب التطبيق على البيانات المالية التي تغطي فترات تبدأ في أو بعد الأول من كانون الثاني (يناير) ١٩٩٨ ويحبذ تطبيقه مبكرا عن ذلك.